بمكتب تشغيل درعا الـ ٦٥ ألف لم ينل نصيبه بالحياة بعد أن تجاوزت أرقام المعينين على قلتها ٤٢٨٠، حيث رشح آخر مرة وللخامسة على التوالي للعدلية ليعاد مجدداً لأوهام جديدة ثمنها مزيد من السنوات في

أغلبية المعادين لسجلات الشؤون يجيبون على ما انتهى إليه سؤال عضو اللجنة: طبعاً سيختارون الأكثر دعماً وقرباً وتوصية، فما الذي يميز حامل شهادة ابتدائية من غيره، هل مستوى لغته الأجنبية، أم

بيع «الصكوك»

مجلس الدولة يقرّر أن غرفة التجارة ليست من المصالح العامة

طلب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق نزار قباني عن طريق الغرفة من مجلس الدولة بيان الرأي القانوني حول تنفيذ القانون رقم ٢٤ لضريبة الدخل النافذ بتاريخ بداية عام ٢٠٠٤ بمفعول رجعي على العقود المبرمة في عام ٢٠٠٣. ويرى قباني انه يجب التفريق بين تاريخ تنفيذ العقد وتاريخ أصل التعاقد وأن الأثر القانوني للعقد يترتب منذ تاريخ إبرامه وليس من تاريخ تنفيذه. ويستند هذا الطلب إلى القناعة بعدم رجعية القوانين وعدم سريان أي قانون جديد على عقد أبرم قبل صدور القانون الجديد وهذه قاعدة قانونية وفقهية ثابتة ومن ثم فإن تنفيذ القانون ٢٤ على عقود تم التعاقد عليها في عام ٢٠٠٣ أو ما قبل هو مخالف للقانون وللعرف ويحمل المتعاقدين خسائر فادحة لم يكن يتوقعونها ولم تكن في حسبانهم ويؤدي إلى عدم استقرار القاعدة القانونية.. فماذا كان رد مجلس الدولة على ما طلبه عضو غرفة التجارة؟ الرأي الذي أورده مجلس الدولة على طلب بيان الرأي هو كالتالي: من حيث إن المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة تنص على أنه «تختص الإدارات بإعداد التقارير في المسائل التي يطلب الرأي فيها من رئاسة مجلس الوزراء والوزارات والمصالح العامة وفحص التظلمات وتقدمها إلى اللجنة المختصة لإبداء الرأي فيها». وحيث إن الغرف التجارية هي مؤسسات غير سياسية ذات نفع عام لا تستهدف أي ربح مادي تسعى إلى خير المجتمع ضمن منطقة معينة عبر مساهمتها في تنمية وتطوير الاقتصاد والنشاط الاقتصادي تجارياً كان أم صناعياً وما يتصل بها وعبر اقتراح السبل لذلك بالدراسة، كما وفي ضوء الخبرة والعرف وحل النزاعات بوسيلة التحكيم بفرعيه الداخلي والدولي وهي لا تمثل الأفراد والمؤسسات ومن ثم فإن غرف التجارة ليست من المصالح العامة المنصوص عليها في المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المذكور، الأمر الذي يجعل من غير الملائم إبداء الرأي في هذه القضية.

ولهذه الأسباب أقرت اللجنة المختصة الرأي التالي: «عدم ملاءمة إبداء الرأي في هذه القضية، وإبلاغ هذا الرأي إلى غرفة تجارة دمشق حسب الأصول!».

التاجر نزار قباني صرح لـ«الوطن» أن الفتوى التي صدرت والتي تبدي عدم ملاءمة إبداء مجلس الدولة لرأيه في هذه القضية المثارة حول عدم رجعية القوانين جاءت لأسباب غير مقنعة، فالأسباب المبررة التي استند إليها الرأي تقول: إن الغرف التجارية مؤسسات غير سياسية ذات نفع عام لكنها لا تمثل الأفراد والمؤسسات. على حين لو لجأ مجلس الدولة إلى نص القانون رقم ١٣١ الصادر عن السيد رئيس الجمهورية والذي تقضي المادة الأولى منه: «الغرف التجارية مؤسسات ذات نفع عام غايتها خدمة المصالح التجارية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على تغطيتها» لرأى أن المادة توضح تماماً أن غرفة التجارة هي تمثل أعضاءها وتدافع عنهم وعن المصالح التجارية والاقتصادية في البلاد، وأما قول إن غرف التجارة ليست من المصالح العامة فقد ذكرت المادة الأولى نفسها أنها مؤسسات ذات نفع عام ويتم إحداثها من السيد وزير الاقتصاد والتجارة وتضم في عضويتها ستة أعضاء يمثلون القطاع العام من أصل ١٨ عضواً هم (معاون وزير الاقتصاد ومدير المؤسسة العامة للتجارة الخارجية ومدير الخزن والتسويق ومدير المصرف التجاري السوري ومدير مؤسسة المعادن ومواد البناء، وممثل عن وزارة الاقتصاد) وهم يمثلون جل القطاع العام، وبعد أن أصبحوا أعضاء في غرفة التجارة باتوا يمثلون القطاع الوطني عاماً أو خاصاً. لذلك عندما تلجأ الغرفة إلى فتوى فإنها تريد رأياً غايته المصلحة الوطنية.

الوطن

الكفري: النافذة الو

أعلن الدكتور مصطفى عبد الله الكفري
يجري حالياً إعداد تقرير الاستثمار الأ
جديدة في الاستثمار في مختلف الأنشط
والسياحية والمالية.
وكشف الدكتور الكفري أنه يتم حالي
الاستثمار بهدف تبسيط الإجراءات وا
لجميع أنواع الشركات «مساهمة تضامن
وبيّن أن القانون رقم ٨ الخاص بالاستث
وحافزاً للمستثمرين للاستثمار في سوري
الاستثمارية الجديدة في مجالات النقل
الدراسة.

افتتاح ملتق

ناقش المشاركون في الدورة الخامسة
الإصلاح النقدي والمالي والمصرفي
الاقتصادي على القطاع المصرفي السور
وركز المشاركون في الدورة على تقييم
المستقبلية وعلى العلاقة بينها وبين الم
في تمويل المشاريع الاستثمارية المختلف
والشركة المنظمة للمعرض أن الإصلا
من محاور الإصلاح الاقتصادي والر
للسياسات الاقتصادية الكلية التي ترس
إلى أن قانون المصارف الإسلامية الذي
مقارنة مع القوانين التي صدرت في الد
الآخرون.
بعد ذلك قام معاون وزير المالية محم
٢٠٠٧ الذي يضم عدداً من الأجنحة ال
وشركات التجهيزات المصرفية ومراكز
المالية وشركات الصرافة الوطنية.

«بالبيد» السعودية تتعرف على بيئة الاستثمار السياحي

بحث الدكتور سعد الله آغة القلعة وزير السياحة أمس الأول مع وفد شركة بالبيد للاستثمارات السياحية السعودية برئاسة السيد سعيد عمر بالبيد رئيس مجلس الإدارة إمكانية إقامة عدد من المشاريع السياحية في دمشق وحلب وطرطوس.

وأكد الدكتور آغة القلعة أن الحكومة قدمت تسهيلات كثيرة للمستثمرين في كافة المجالات وخاصة في المجال السياحي ووفرت البيئة الاستثمارية المشجعة من خلال إصدار العديد من القرارات والأنظمة الجديدة وغيرها وتم تجهيز العديد من المواقع للاستثمار مشيراً إلى ملتقيات أسواق الاستثمار السياحي التي تعقدها الوزارة سنوياً وتعرض من خلالها العديد من المشاريع السياحية في مختلف المحافظات والى توجهات السوق القادم الذي سيعقد في نهاية شهر نيسان من خلال طرح مشاريع على مساحات كبيرة وهي مشاريع التنمية السياحية الكبرى.

بدوره نوه الوفد بأهمية المقومات السياحية الغنية الموجودة في سورية وصيغ الاستثمار السياحي الجديدة وكذلك بأجواء الأمن والأمان التي تشعر المستثمرين بالراحة وتشجعهم على الاستثمار.

وتم خلال الاجتماع الذي حضره المهندس مهند كلش معاون وزير السياحة وعدد من المديرين المعنيين في الوزارة الاتفاق على أن تتقدم الشركة بعرضها الاستثماري لتتم مناقشته والتوافق عليه.

وتجدر الإشارة إلى أن شركة بالبيد متخصصة بالاستثمارات العقارية والسياحية مقرها مدينة جدة في السعودية ونشاطها الأساسي هو المشاريع السياحية ولديها من المراكز التجارية سوق الجزيرة وغيره.

دمشق – سانا

ضبط زيت
وإسمنت غير

ازدادت حالات ضبط غش في مادة ز
ريف دمشق منذ بداية العام، حيث
مستودعات لغش هذه المادة وبك
صناعية في زيت الزيتون.
ونظمت الضبوط التموينية اللازمة
وذلك بعد حجز المواد المضبوطة ل
الحالي للمديرية أن إجمالي الضبو
١١٩١ ضبطاً تموينياً عدلياً و٤٤٢
غير غذائية. أما الإغلاقات فبلغت
ومحلات قصابة ومستودعات زي
الشكاوى الخطية إلى ١٨٨ شكوى
الداخلية بريف دمشق ٦٢٧ طناً من
ونظمت الضبوط اللازمة بها وتم إ